

الخليوي رحب بقرار "الشورى" رد طعن وزارة الاتصالات حول رمزي الخليوي

بالطريقة العشوائية وبالقرارات الطارئة او بالبيانات الصادرة عن وزير الاتصالات عند حدوث المشاكل التقنية والتي كان اخرها انقطاع الاتصالات لساعات والمشاكل الناتجة عن السوق السوداء لبيع الخطوط المسبقة الدفع بحيث لا يجوز ان يستمر تجهيل الفاعل وعدم تحميله المسؤولية، وكل ذلك يحصل لغياب الدور الفاعل للهيئة الناظمة والذي يعطيها حق اتخاذ الاجراءات والقرارات وفق احكام قانون الاتصالات من اصدار التراخيص الى اعداد المراسيم والانظمة المتعلقة بقطاع الاتصالات وصولا الى وضع المعايير وتحديد التعريفات والى مراقبة ومحاسبة الشركات المشغلة للقطاع وهذا الامر لم يحصل منذ تكوين الهيئة لا بل ان صلاحيات الهيئة تبدو في الواقع كأنها مجيرة الى مستشار وزير الاتصالات او رئيس هيئة المالكين (OSB) والذي له قدرة على مخاطبة الشركتين المشغلتين اكثر من الهيئة نفسها".

اعتبر رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخليوي "أن رد مجلس شورى الدولة طعن وزارة الاتصالات بقرار اصدارته الهيئة المنظمة للاتصالات الرقم ٢٠٠٩/١، والذي يقضي باعادة تخصيص الرمز ٧١ لشركة "ام تي سي تاتش" والرمز ٧٢ لشركة "الفا" هو في مثابة قرار تأسيسي لعمل الهيئة والذي من شأنه ان يطلق عملها وصلاحياتها وفقا لقانون الاتصالات الرقم ٤٣١ كما انه يؤشر الى مسألة فصل الصلاحيات بين الوزارة والهيئة وضرورة احترام تنفيذ قانون الاتصالات والذي يعطي الهيئة الصلاحيات الاشمع والوسع من الوزارة".

وقال: "ان ترحيبنا بهذا القرار القضائي ينطلق من حرصنا على اعطاء الدور الكامل للهيئة الناظمة للاتصالات والتي منوط بها ادارة قطاع الاتصالات الذي يعاني اليوم من فوضى كبيرة ادت وتؤدي الى ضرر على مصالح المستهلكين بالدرجة الاولى من جراء ادارة القطاع